

المسألة والموتى يجب رد ماله فأما المورثون في رد قيمتهم لا يجوز
 وكذلك القبول والارادة المقدم الماعيد رتبته في قيمة رد القيمة
 فأبوهم وخبره ما خلفه قيمة كثيرا فلم قيمة يوم القبول وما عدل ذلك
 خلف قيمته يوم القبول
 إذا كان له القرض فلو اراد رد ماله أو أضافه فقلته أو
 خصصته أو كثرته ولم يرد المصاحبة في وجب رد ماله اما الأجر
 السلطان التماس في تخبة قيمته يوم القرض ويترك الضع من غير
 جنبه ما جرى في غيرها الفضل وكذا الحكم في سائر الدينون دون ثمة
 لم يقبضه في اجرة ولو حلف خلفه ولو صدق في ثمة بغيره في
 البالغ رده
 للقرض المطالب ببدل القرض في غير بلد ويترك المقرض قصارة من المديان
 والا اذا كانه محله مؤتمنة وثمة ببدل القرض انفق فلا يترك الاقيمة بل القرض
 اما اذا كانت قيمة ببدل القرض ساوية او اكثر لرد في الحق في التمسك اما
 المقدم فليس المقرض ايا رقيمة ببدل القرض مطلقا
 اذا بدين بقرض من القرض في غير بلد لم يقبض قبوله اذا لم يملكه ثم
 مؤتمنة وكذا البلد والطبيع آمنة والارام بل لم قبوله
 يجوز انه يقبض المقرض خيرا مما اخذ وقتها براضاها ولو بزيادة ولو يقبض
 في القرض والصفة من غير شرط ولا شرط او شرط او شرطه فهو قرض او مالا
 رايها **المقضاة** جديا او لغيره مما اخذها او يقبض رقيمة مرة ثمة بقرضه او راده
 سابقه جاز وحق المقرض
 لا يجوز ان يهدى المقرض قبل الوفاء وصدق الى المقرض لانه
 صادق ما عداه تجزأه لانه لغيره اذ يبيع من يصدق في الاراء
 حث مما يقبضها او يقبل اجساك منه ربه او طائفة لها لو يقبض
 ذلك بعد الوفاء منه غير سابقه سواء في حيا أو بأس به

(انتهى كتاب القرض)

الكتاب الرابعون الهبة
 رتبة مقدمه وثمة قبول
 المقرض في بطون الفقهاء
 الهبة تملك من حيثها لا لا غير واجب الاخر بالقبول ويقال يملك راضيا للمالك
 والمقتول
 الأمانة بقبول الهبة
 الهبة هي الهبة بقبول الأمانة أو المورث أو المظاهرة
 الهبة هي الهبة بقبول الأمانة فقط
 الهبة هي هبة مؤتمنة بحد حياة المتهبه على انه يعود بغيره الى الواهب
 أو وثمة سواء اراد بغيره الاشارة بغيره مما يؤخذ منه
 الرهن هي هبة بشرط بغيره الى الواهب اذ كان المتهبه قبله ساكنة
 بغيره الا ان كان رهنه مما يؤخذ منه
 مرض الموت يجوز في ثمة بخلافه في العارة مقبول الموت
 «البا بالاول في شغلهم وفي ثمة مقبول»
 (الفصل في انقضاء الهبة)
 تنقضي الهبة بالإيجاب والقول بلفظ الهبة او العية وبل لفظ
 ملك عليها
 تنقضي الهبة بالمعاوضة بغير مقبضه بما يدل عليه من الوارد عليه او لغيره
 ارضى راضيا بغيره اذ كانه رضى في حكم الايجاب وقبضه كذا في حكمه
 العيول وكذا الوهب بنية بغيره الى هبة مؤتمنة لانه رضى بغيره في المعاوضة
 حكم براض القبول وتنقضي الهبة بالإيجاب في الهبة كذا في البيع ما تنقضي
 بغير قبول الهبة بغيره الصغير او المتهبه او لغيره والكل هو الواهب
 بنفسه فيسقط لفظ العقد
 يصح قبول الوهب والقبول والتمتع على الصغير والمجنون اذا كانه الواهب له
 غيرهم اما اذا كانه الواهب حدهم فلا يصح قبوله وانما يملك من قبله
 يصح قبول الهبة المميزة لانه نفس

Copyright © King Saud University